العرب
الجمعة 2020/12/25
السنة 43 العدد 11922

حسابات بايدن تضع العلاقة المصرية الأميركية على المحك

القاهرة قلقلة من إعادة تقييم المساعدات الأميركية ومبيعات الأسلحة

الحديث عن مصر ضمن الاستراتيجية التي سيعتمدها الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن بدأ يتخذ طابع الصخب. فالعلاقات بين واشنطن والقاهرة معقدة وتتداخل فيها المصالح مع القيم الأخلاقية التي كرسّت جزءا من النفوذ المعنوي للولايات المتحدة في العالم، مما يعني أن حسابات الإدارة الجديدة ستضع العلاقات بين الطرفين في مسار آخر على الأرجح.

عالم ما بعد ترامب مختلف

لندن – خلط نجاح الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن الكثير من الأوراق في منطقة الشرق الأوسط، لأنه يحمل أجندة مختلفة نسبيا عما جرى اعتياده خلال السنوات الأربع الماضية، وأسس فيها الرئيس دونالد ترامب إلى نمط جديد من العلاقات الإقليمية بدت فيه منظومة القيم الأميركية المعروفة متآكلة، وهو ما استفادت منه جهات وامتعضت منه أخرى.

ويتحسّس المستفيدون من عهد ترامب مواقعهم مع بايدن خوفا من حدوث تحول كبير، والممتعضون من الأول يجدون في الثاني نافذة أمل لضبط الدفة لصالحهم، ومحاولة زيادة حصيلة مكاسبهم السياسية، فيما تناسى الفريقان أن للرئيس بايدن حسابات قد لا ترضي هؤلاء وهؤلاء.

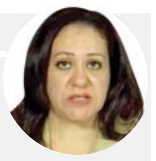
نورهان الشيخ
ثمة أدوات ستلجأ إليها إدارة بايدن لخلق حالة من الجدل

ويعد الحديث حول مصر من أكثر الأحاديث صخبا منذ انتخاب بايدن، فالعلاقات بين واشنطن والقاهرة معقدة، وتتداخل فيها المصالح الاستراتيجية مع القيم الأخلاقية التي كرست جزءا من النفوذ المعنوي للولايات المتحدة في العالم.

ويحظى ملف حقوق الإنسان والعلاقات مع إدارة بايدن باهتمام الكثير من النخب المصرية، وبعضهم يتوجس من مواجهة إدارة شرسة، والبعض مطمئن لأن الأمور تغيرت، ولدى القاهرة الكثير من أدوات القوة والصمود، وتوجهات واشنطن في عهد بايدن لن تكون هي نفسها في عهد بارك أوباما.

وطالبت الكاتبة والبرلمانية السابقة منى مكرم عبيد، في مقال لها بصحيفة محلية بضرورة الحذر واليقظة في إعداد الملفات والتعامل معها بندية لاستقرار المنطقة، وحسن اختيار الشخصيات في التواصل مع الإدارة الأميركية الجديدة حفاظا على المصالح المشتركة، وعدم الخشية من طرح أي ملفات خاصة. وتوقعت عبيد وجود بوادر انفراجة في التعامل مع هذا الملف.

ويرجح مراقبون أن تتعرض التفاهمات بين الولايات المتحدة ومصر إلى هزة كبيرة، مع أنها من العلاقات الثنائية الأساسية التي تساهم في استقرار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمع دخول بايدن البيت الأبيض سيقوم بالمزيد من التدقيق في التحركات المصرية التي تعطي الأولوية للاستقرار الإقليمي.

بدأت ماكينة الضغوط

ألمح الكونغرس وإدارة بايدن بالفعل إلى النظام المصري بإمكانية فرض عقوبات وشروط على المساعدات الاقتصادية المرتبطة بمخاوف حول حقوق الإنسان.

وقالت أستاذه العلاقات الدولية بجامعة القاهرة نورهان الشيخ، إن "الولايات المتحدة بدأت بالفعل في إشهار أدواتها في ملف حقوق الإنسان من خلال الأحاديث المتواترة حول إمكانية تعليق المساعدات العسكرية، وتحريك عدد من المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة لإصدار إدانات ضد القاهرة".

وأضافت لـ"العرب"، أن "هناك أدوات ربما تلجأ إليها إدارة بايدن وتتعلق بتوظيف الآلة الإعلامية لخلق حالة من الجدل بشأن مجمل الأوضاع في مصر بالتوازي مع التلويح باستخدام أدوات اقتصادية تستهدف إحداث المزيد من الضغوط".

وأشارت إلى أن التحركات الأميركية لن يكون لها أثر فاعل في الداخل المصري، لأن أوضاع حقوق الإنسان في الغرب لم تعد كما كانت من قبل، وطريقة التعامل مع الاحتجاجات التي قادها مواطنون من أصول أفريقية، وتجاهل دول الاتحاد الأوروبي لبعض مواثيق حقوق الإنسان في تعاملاتها مع الاحتجاجات، والعمليات الإرهابية، خلال السنوات الأخيرة، عوامل تقلل من مصداقيتها.

وتعيد القاهرة النظر في ما إذا كانت بحاجة إلى الحفاظ على اعتمادها التاريخي الاقتصادي والأمني والدبلوماسي على واشنطن، وهل سوف تصل الأوضاع إلى مستوى قيام الولايات المتحدة بوقف مبيعاتها من الأسلحة ومساعدتها الاقتصادية لمصر. الأمر الذي يستبعده مراقبون لخصوصية العلاقة بين البلدين.

وتعد مصر من أكبر الدول التي تتلقى مساعدات أميركية في العالم، وبلغت تحويلات التمويل العسكري الأجنبية وصناديق الدعم الاقتصادي أكثر من مليار دولار سنويا، وتحالفت القاهرة مع واشنطن منذ فترة طويلة في عدد من الصراعات الإقليمية، وهي أقوى شريك غربي لها دبلوماسيا واقتصاديا، فضلا عن عقود من التعاون في مكافحة الإرهاب والتوسط في النزاعات الإقليمية.

وتأرجحت مصر بعد ثورة 23 يوليو 1952 بين اعتمادها على الولايات المتحدة، كضامن شبه وحيد للأمن وداعم اقتصادي ومصدر للاستثمار، وعلاقاتها مع موسكو، ووصلت إلى مرحلة الآن تقيم فيها علاقات شبه متوازنة.

وفي الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الإقليمية مع إسرائيل تحولا تاريخيا في ظل تطورات سياسية نوعية مع دول عربية عديدة، يعتبر اتفاق مصر مع إسرائيل نموذجا للحفاظ على التطبيع على المدى الطويل.

ويتعارض تركيز مصر على الاستقرار السياسي والاقتصادي على حساب الحريات الشخصية مع تركيز إدارة بايدن المتجدد على حقوق الإنسان. وهي الثغرة التي ربما تمثل منغصا للعلاقة الأميركية مع القاهرة. ويزيد من مخاطر فرض عقوبات ووضع شروط على المساعدات، أن هذه الخطوات يمكن تقوّض الاستقرار الاقتصادي المصري الراهن.

قلق شركاء مصر

يعتقد مسؤولون كبار في الحزب الديمقراطي أنه خلال إدارة الرئيس عبدالفتاح السيسي وصلت حالات اختفاء العاملين في المنظمات غير الحكومية والصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان واعتقالهم إلى ذروتها في تاريخ البلاد الحديث.

ودرجت القاهرة على نفي هذه الاتهامات، والتشكيك في الأرقام المعلنة من قبل منظمات دولية، نافية وجود حالات اعتقال سياسي، وكل المعتقلين من المتهمين والمحكوم عليهم في قضايا عنف وإرهاب.

وتبرر الحكومة هذا الاتجاه بأنه جزء من جهودها للحفاظ على الاستقرار السياسي عبر إدارة المعارضة بإحكام، حيث أدى عدم الاستقرار الذي أعقب الربيع العربي وعودة العنف الجهادي في سيناء، والذي امتد أحيانا إلى الصحراء الغربية، إلى تركيز إدارة السيسي للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات المتطرفة، ما دفع القاهرة إلى ربط قوى معارضة بالإخوان.

وتثير مثل هذه الإجراءات قلق شركاء مصر في الغرب، وقد وعدت إدارة بايدن بمراجعة العلاقات مع القاهرة مع التركيز على ملف الحريات وحقوق الإنسان.

وغرّد بايدن خلال الحملة الانتخابية في يوليو الماضي، "أنه لن يكون هناك المزيد من الصكوك البيضاء لدكتاتور ترامب المفضل"، في إشارة إلى الرئيس السيسي وتزايد حالات الاختفاء القسري واعتقالات نشطاء حقوق الإنسان.

وأوضح الديمقراطيون في الكونغرس في رسالة إلى السيسي، في أكتوبر الماضي، أن سلوك واشنطن سيخضع للمزيد من التدقيق ومبيعات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية سيتم تقييمها مع وضع تصرفات مصر في الاعتبار.

واحتضنت إدارة ترامب، التي لم تتسامح مع الحركات الإسلامية السياسية، حملة القاهرة ضد الإخوان المسلمين بطريقة قد لا تفعلها إدارة بايدن، التي لا تمانع في التعامل مع الجماعة بزعم أنها "وجه معتدل".

وتصطدم رؤى الديمقراطيين بتطورات إقصائية ضد تنظيمات إسلامية في أوروبا، بينها جماعة الإخوان، ما يقلل من فرص تكرار سيناريو تعاملهم خلال فترة رئاسة باراك أوباما السابقة، حيث احتضنت إدارته الجماعة وساعدتها في الوصول إلى السلطة في القاهرة.

ومع خروج مصر من فترة عدم الاستقرار الشديد بعد الربيع العربي، حولت جهود الوساطة نحو قضايا خارجية تؤثر على استقرارها مباشرة، مثل الطاقة في شرق المتوسط، وضمان الاستقرار في منطقة حوض النيل، والحفاظ على أمن الحدود الممتدة مع ليبيا والسودان، وتطويق أنصار الإخوان المسلمين مثل تركيا وقطر، ومحاولة مراقبة ووقف وصول التمويلات للجماعة.

وقد انخرطت مصر في سلسلة من التدريبات العسكرية خلال الأشهر الأخيرة مع شركاء إقليميين، ما يشير إلى رغبتها في إظهار استقلالها والإيحاء بأن لديها شبكة أمان دولية تساعدها على مقاومة أي ضغوط.

> **ملف حقوق الإنسان والعلاقات مع إدارة بايدن يحظيان باهتمام النخب المصرية، وبعضهم يتوجس من مواجهة إدارة شرسة**

وتبقى مصر شريكا رئيسيا للولايات المتحدة ومتلقية لمساعداتها، لكنها تسعى أيضا إلى توثيق العلاقات مع شركاء مثل روسيا التي لا تضغط على مصر بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وفرنسا التي وعدت بعدم تقييد مبيعات الأسلحة بحقوق الإنسان، وهي أكثر نشاطا في المسارح التي تهتم بها مصر.

ومع تبلور سياسات بايدن في الشرق الأوسط بمجرد توليه منصبه في العشرين من يناير المقبل سوف يصبح مستقبل مصر كشريك رئيسي في عمليات مكافحة الإرهاب والاستخبارات الإقليمية أكثر وضوحا، ولن ترغب إدارة بايدن في خسارة تعاون مصر المهم في مكافحة الإرهاب، لكن للحريات شأن آخر.

مصر تعيد تنظيم أدواتها في مواجهة عواصف حقوق الإنسان

لا تنفصل التحركات الرسمية المصرية عن حالة النشاط التي انتابت منظمات حقوقية محلية، حاولت التوصل لرؤية واضحة بشأن التعامل مع أوضاع جديدة متعلقة بملف الحريات الشخصية وحقوق الإنسان لمواجهة الضغوط الغربية والأميركية تحديدا على القاهرة قبل بدء ولاية الرئيس جو بايدن.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة – أعادت الحكومة المصرية تنظيم أدواتها في مواجهة العواصف التي قد تتعرّض لها بشأن حالة حقوق الإنسان، وبدت أكثر جدية في البحث عن آليات فاعلة، في ظل توقع تصاعد الانتقادات في هذا الملف مع تولي الرئيس الأميركي جو بايدن مهام منصبه الشهر المقبل، وتعمل على إنهاء حالة الخمول التي أصابت مؤسسات معنية بالتعامل مع أوضاع الحريات العامة.

ووافق مجلس الوزراء المصري، الأربعاء الماضي، على مشروع قرار بشأن العفو عن باقي مدة العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم، وسط توقعات قوية بأن تشمل القوائم هذه المرة عددا من السياسيين والصحافيين والرموز في المعارضة، يشكل الإفراج عنهم عاملا مهمّا في إعادة ترتيب أولويات القاهرة في التعامل مع اتهامات تجابهها بحكمة وهدوء حتى الآن.

وتستهدف قرارات العفو المنتظرة إحداث انفراجة في ملف المعتقلين وتقديم حسن نواياها تجاه التعامل مع ملف حقوق الإنسان بأبعاده المختلفة، ومحاولة تلافي رغبة قوى مناوئة حصر الأمر في ملف المحبوسين على ذمة قضايا متعلقة بالانضمام إلى جماعة محظورة مثل الإخوان المسلمين وبث الشائعات، والتأكيد على أنها تسعى إلى توفيق أوضاعها وفقا للاتفاقيات والمواثيق الدولية، ما انعكس على فتح المناقشة حول إدخال تعديلات تشريعية على الحالات التي تستوجب عقوبة الإعدام لتخفيفها.

وعقد وزير الخارجية سامح شكري، الذي يرأس اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، اجتماعا مع ممثلين عن وزارات وأجهزة أمنية ورقابية واستخباراتية، في خطوة استهدفت تفعيل أدوارها استعدادا للتعامل مع المتغيرات الأميركية الجديدة في هذا الملف.

وشدد شكري على أهمية العمل الاستباقي والمتواصل للجنة، إلى جانب تطوير مهام عملها نحو التواصل بين الجهات المختلفة، وتحقيق تواصل إعلامي أكبر وبأكثر من لغة أجنبية وبالوسائط الإلكترونية الحديثة، لعرض الجهود المبذولة أولا بأول، مع الرد المهني والموضوعي المبني على الحقائق على ما يثار من أخبار مغلوطة.

ويرى مراقبون أن الفلسفة المصرية الحالية تركز على إتاحة أكبر قدر من المعلومات أمام الهيئات والمنظمات الدولية، وتقديم ما يثبت افتراء وتسييس التقارير الصادرة عن منظمات ممولة من قوى معادية، ويجري الاعتداد بتقاريرها في دوائر غربية، والانغماس بشكل أكبر نحو فتح قنوات اتصال بين جهات محلية، حقوقية أو حكومية، وبين الجماعات المؤثرة في إعداد التقارير الدورية بشأن حقوق الإنسان في مصر.

وتتطلب تلك الفلسفة المزيد من الانفتاح على المنظمات الحقوقية وفتح المجال العام بما يسمح للمجتمع المدني بتأدية دوره، وسط رقابة تنظيمية وليست إقصائية من قبل الحكومة، يوفرها قانون الجمعيات الأهلية الذي من المتوقع خروج لائحته التنفيذية إلى النور في غضون أيام قليلة، ما يؤدي إلى أن يكون تحسين السجل الحقوقي مرتبطا بكيفية إقناع المجتمع الدولي بأن هناك تغييرا ملموسا على أرض الواقع.

ولا تنفصل التحركات الرسمية عن حالة النشاط التي انتابت منظمات حقوقية مصرية، حاولت التوصل لرؤية واضحة بشأن التعامل مع الأوضاع الجديدة، ونظمت أخيرا فعاليات شهدت عصفا ذهنيا نحو كيفية صدّ حملات الهجوم بما لا يجعلها هي ذاتها متّهمة بالدفاع عن رؤية الحكومة، لدعم قدرتها على إتاحة معلومات موثقة يجري الاعتداد بها لدى الهيئات الدولية.

إضفاء طابع الجدية على كل الملفات الحساسة

وتراهن منظمات المجتمع المدني على أهمية إعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، الذي انتهت مدته القانونية منذ عامين تقريبا دون إعادة تشكيله مجددا، بما قيّد قدرته في التواصل مع الجهات الخارجية، وبات ثغرة وسط جملة من الملاحظات التي قدمتها آلية المراجعة الدورية لملف حقوق الإنسان بمصر مؤخرا.

وقال رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، عصام شيحة، إن أول مهام السلطة التشريعية الجديدة في مصر بغرفتيها النواب والشيوخ، إعادة تشكيل مجلس حقوق الإنسان، وهناك قناعة بأن التشكيل تأخّر ولا بد من إنجازه في أقرب فرصة، ضمن جملة من التحولات ظاهرة على طبيعة أداء الحكومة في ملف الحريات العامة.

وأضاف شيحة لـ"العرب"، أن الإرادة السياسية تجاه سد الثغرات الحقوقية أضحت موجودة في الوقت الحالي، وبدا ذلك من خلال الاقتراب من غلق ملف المحبوسين احتياطيا، ورفع التحفظ عن عدد من النشطاء والمنظمات الحقوقية، وإحالة عدد من الضباط المتورطين في حوادث تعذيب إلى محكمة الجنايات وإصدار أحكام ضدهم، فضلا عن الحالة العامة لدى الرأي العام الذي أصبح مهتما بقضية انزوت على مدار سنوات.

عصام شيحة
سد الثغرات الحقوقية يبدأ بإعادة تشكيل مجلس حقوق الإنسان

وتأكيدا للجدية أو المخاوف، استعانت الحكومة المصرية بعدد من المتخصصين في القضايا الحقوقية وأصحاب الخبرات الدولية، عبر الأمانة العامة التي شكلها وزير الخارجية ضمن آليات عمل اللجنة الدائمة، وهو ما يبرهن على أن هناك رغبة في إيجاد نقطة ارتكاز كمخزون وفير للمعلومات بشأن القضايا المرتبطة بالحريات وتسهيل مهمة الراغبين في الوصول إليها والرد على أي استفسارات خارجية.

وتتوقف قدرة الحكومة على استخدام تلك الأدوات على مدى اقتناع الإدارة الأميركية الجديدة والبرلمان الأوروبي بأن لدى القاهرة توجهات مختلفة نحو المعارضين، ما يدعم تصورات الخروج من الإطار الضيق لتوسيع مفهوم حقوق الإنسان بشكل يتجاوز الحريات والديمقراطية والتعددية، إلى ضمان حياة معيشية جيدة للمواطنين، وهو هدف أساسي ضمن خططها المستقبلية للتعامل مع الضغوط الخارجية.

خريف مصري - أميركي أبعد من حقوق الإنسان

ص8